الحمد لله الذي انعمنا بتلخيص في المعاني ببدايع البيان ٭ وخصصنا
بايضاح مصابيح المباني بذرايع البرهان ٭ ووفقنا لتتبع الخواص
والمزايا بالتراكيب البلغاء ورزقنا بمعرفة ايراد المعنى الواحد بالاساليب
المختلفة الانحاء ٭ والصلوة على رسوله ابي القاسم محمد المتحلي بجوامع كلمه
بنهاية الايجاز المتقوي ٭ روايع حكمه بدلائل الاعجاز المبعوث بكتاب
افحم بفصاحته مصاقع الخطباء ٭ من العرب العرباء وافحم ببلاغته
في اسفل درجة العجز مناطيع البلغاء ٭ وعلى آله واصحابه رماح حذقة
الفصاحة والبيان ٭ وحماة طرق الهداية والتبيان ٭ فيقول الفقير
الى الله الترمذي ابو القاسم ابي بكر الليثي السمرقندي اصلح الله شانه
وصانه عما شانه غير خاف على ذوي البصائر السليمة واولي العقول
الحكمية ٭ ان علم البيان من اجل الفضائل بالتقديم والتفضيل واحرى
المفاخر بالتوقير والتبجيل فانه الطريقة المسلوكة لنيل السعادات
في الدنيا والمرقات المنصوبة الى الفوز في العقبى ٭ اذ هو يؤدي في كلام
رب العزة من البلاغة حقه ويصون له في مظان التأويل نابه ورونقه
وبه يكشف عن وجوه ابكار حقايق القرآن نقابها ٭ ويرفع عن صدور عرا س
دقايقه حجابها ومنه يعرف الخواص ٭ والمزايا التي بها يقع التفاضل ٭
وينعقد بين البلغاء في شانها التسابق والتناضل وقد صنف المهرة
المتقنون فيه تصانيف انيقة مرغوبة ٭ والف السحرة المفلقون تاليفات

رشيقة

وقف

رشيقة مطبوعة ٭ ومن جملتها تلخيص المفتاح كتاب في غاية الحسن والكمال
ولم اجد من المؤلفين على ذلك المنوال اذ قد احتوى مع صغر حجمه على غرر
قواعد هذا العلم ودرر فوائده وانطوى على مهمات اسرار هذا الفن ومعظم
عوائده ٭ وقد شرحه الحبر النحرير نظام فرائد العوائد في سمط التحرير فارس
مضمار التأليف والتصنيف محرز قصبات السبق في ميدان الترتيب
والترصيف رئيس المصنفين مولانا سعد الملة والدين اعلى الله درجته
في عليين شرحا لعمري تجري من الشروح مجرى العذب الفرات من الملح الاجاج
رك بل عين الحيوة من ينابيع النجاح لا يدخل منا منه تحت الاحصاء ولا يعد
محاسنه بحسب الاستقصار ٭ ثم علق علامة المولى المرضي للنبل استاد
الكل في الكل ناظم درر المعقول والمنقول مالك ازمة الفروع والاصول
السيد الشريف المرتضى الشريف افاض الله على روحه شآبيب الروح
والغفران حواشي محتوية على غرائب فوائد ما وصل اليها الاذهان ٭ ومشتملة
على عجائب عوائد ما قرع مثلها الاذان ولما تيسر بفضل الله وعنفوان امري
في حداثة سني مطالعة الشروح والحاشية في خدمة جدي وسيدي
نها وسندي وهو الامام المحقق والقرم المدقق حاوي العلوم بانواعها واصنا
ومستخرج درر الحقائق من اصدافها فتاح اقفال المشكلات كشاف
غوامض المعضلات جامع شتات فوائد العلوم بتلخيص بيانه الشافي
وناظم درر عوائد الفنون في سمط الضبط بتحرير بيانه الوافي الذي
ادرك درجات من سبقه من مشاهير العلماء ٭ ومماهير الفضلاء وفاز
من قداح الفضل والعلى بقدح الرقيب والمعلى وحاز من قصبات مضمار العلم
والتقى ما هو اكثر واعلى من ان يحصى وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء
ان افاض الله عليه سبحال انعامه وغفرانه ٭ وصب عليه شآبيب اكرامه
ورضوانه رأيت كلا منهما لايح في بعض المواضع عن الاطناب والاملال

وفي بعضها عن الاغلاق والاجمال غير متعرض لما هو بارز نظر بها من النظائر
وعد اكثر المحصلين من الغرائب والنوادر ونبهتني بهذا الى التجاسر بالاقدام على
تطبيق خواشي تذلل شوارد الصعاب وتزيل غرر وجوه عرايس الحقايق
النقاب ناقد الكلام في كل باب مميز اللقشر من اللباب مسنا ملا اجمله
الشيخان بقدر الوسع والامكان ومرتبا الا طنابه بسبب شرط التكشف
في ايضاح المعاني والبيان مشيرا الى النكت المودعة خلال عبارتهما والعقر
المدرجة اثناء اشارتهما وافعا لما اورد عليها بغلبة التتبع والتفكر
بكثرة التأمل والتدبر منبها على بعض ما وقع من النسخ والسماحة
بالسماحة النظر وكثرته في هذه الصناعة مورد الما سمعت من الاسناد
وغيره من اعاظم الفضلاء وما سنح على خاطري بنور التوفيق والاهتداء
من فرائد فوائد لم يصل اليها اذهان ابناء الزمان وفرائد عوائد لم يطمثهن
انس قبلهم ولا جان من غير تعصب شيء من الجانبين ولا تعسف في دفع
ما افاده احد الفاضلين والمرجو عن تطرق هذا الكتاب بعين الانصاف
متجانبا عن مسلك الاعتساف ان يصلح مواقع السهو والنسيان بقلم الاكرام
ضح الاذن فانه اول ما افرغته في قالب الترتيب والترصيف وغير ما كبت
حبره على منوال التاليف والتصنيف واسأل الله تعالى ولجميع المؤمنين
الهام الحق والصواب والعصمة عن الوقوع في مهاوي الشبهة والاضطراب
لا مقامنه في المثوبة الحسنى والفوز عنده يوم النشور بالقصر الاسنى
انه العزيز الوهاب منه المبداء واليه المآب **قول** بحمد الله سبحانه نسب
الافتتاح الى الحمد فقط مع تأخره عن التسمية افادة لما خفي واعراضا
عما ظهر وتلويحا الى دفع ما اشتهر من حديث التعارض بين حديثي الابتداء
سواء جعل الباء في بسم الله وبالحمد لله صلة للابتداء او متعلقا بمحذوف
اي مكتبا او متبركا حيث رمز باذكر الى ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي

وقوع الافتتاح به اما لان الافتتاح امر عرفي يعتبر ممتدا من حين الاخذ
في التصنيف الى الشروع في البحث فيسع امرين واكثر من واحد
واما لان الافتتاح يكون اضافيا كما يكون حقيقيا فيمكن الجمع بان يقدم احدهما
على الاخر فيقع الابتداء به حقيقة وبالاخر بالاضافة الى ما سواه واما قدم
التسمية اقتداء لاكثر الكتاب والسنة واثار السلف وقد يجاب عن التعارض
على تقدير كون الباء متعلقا بمحذوف بان الزمان الذي اعتبره فيه مقارنة
الحال يوقوع مضمون عاملها جعلوه اعم مما لا ينفصل عما وقع فيه وما ينفصل عنه
فيجوز ان يكون الالتباس في زمان يهذا المعنى فامكن وقوع الابتداء في حال
الالتباسين من غير ان يلزم وقوع ابتدائين متدافعين وعلى هذين التقديرين
بانه يجوز ان يكون احدهما بالجنان او بالكتابة والاخر باحد
منهما او يكونا معا بالجنان لجواز خطاء الشيئين معا بالبال وفي كليهما نظر
اما في الاول فلان معنى العموم الذي اعتبره النحاة في مقارنة الحال للعامل
زمانا انما يجوز ان يكون للحال زمان فاضل عن زمان عامله حتى يكون مقارنتها
له ببعضها لا بتمامها كما في جاءني زيد راكبا فانه يجوز ان يكون الركوب
قبل المجيء ممتدا اليه وباقيا بعده واما جواز ان لا يكون شيء من الركوب
مقارنا للمجيء فلم يقل به احد وفي التسمية والتحميد ايهما اخر لا يكون شيء منهما
مقارنا للابتداء الذي ليس له زمان انتهى ومعلوم ان الالتباس بامر لا يتحقق
بدون تحقق ذلك الامر فلو قارن الالتباس بالتسمية والالتباس بالتحميد ذلك
الابتداء لزم وقوع ابتدائين متدافعين واما الثاني فلان التسمية والتحميد
المعتد بهما المرجو منهما حصول التيمن والتبرك ما يكون عن قلب حاضر وتوجه
تام والعقل لا يساعد التوجه التام الى شيئين مثل التسمية والتحميد
الا نادر الافراد المتجردين عن العوايق البشرية بالكلية ذو داعي
التصنيف في علم البيان فبالضرورة يتبع احدهما غير معتد به **قوله** اداء الحق

شيء مفعول له لافتتح فان اداء الشكر وان كان يحصل بنفس الحمد لكن
اداء حقه انما يحصل بتقديمه وانما قال شيئ اذ من العلوم ان لا يؤدى
بحمد ما ذكر من الحمد الذى هو شكر لسانى فى حق النعمة الواجب
بانواعه الثلثة على ان التنوين [illegible]
جر افلا تبقى لحقه قوة الى مد قوله بالزبان صرح بهذا القيد ان الشكر
لا يكون الا بالمال تنصيصا على مقابلته للشكر دفعا لتوهم صرف
الثناء الى ما يعم اللسانى وغيره باعتبار انه قد يطلق على ما بالمال
وان كان مجازا فى قوله رحمه الله وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان
على انه يستفاد النسبة بين الحمد والشكر على التعريفين وبهذا القيد
يظهر التفريع جدا لو قال سواء تعلق بالنعمة او بغيرها وسواء كان
بالمال او بالجنان او بالاركان مع ان الاطلاق فى الامور التعريفين
يغنى عن ذكر التعميمين ومن جعل اطلاق الثناء فى قوله عليه السلام
انت اثنيت كما اثنيت على نفسك على ما يشمل باللسان ليس
قولا على ما هو التحقيق دليلا على عموم الثناء فحكم بان قيد باللسان
احترازا عنه فيرد عليه ان هذا انما يتم لو كان الاطلاق على سبيل الحقيقة
وهو قوله على الجميل الاختيارى على ما قالوا ان الحمد يختص الاختيارى
بخلاف المدح وقد صرح رحمه الله تعالى باطلاق صاحب الكشاف الجميل فى
تعريف الحمد بانه اعتمد على الامثلة وان الجميل صفة للفعل وهو بالاختيار
وذكر النعمة بانه اراد بالنعمة الانعام بها ولا يرد حمده على صفاته
الذاتية من جهة ان لا اختيار له تعالى فيها والا لزم حدوثها لانه لو سلم
ان الصدور بالاختيار عنه تعالى يستلزم الحدوث فتلك الصفات
لكون ذاته تعالى كافية فيها جعلت بمنزلة افعال اختيارية مستقل
بها فاعلها فاجريت مجراها فى الحمد عليها وربما يقال تلك الصفات تدل

على افعال الاختيارية فالحمد عليها راجع اليها فى الحقيقة وبهذا يخرج الجواب
عن نحو حمدته على حسبه وشجاعته على ان الشئ كما يطلق على الملكة المخصوصة
يطلق على الامور الاختيارية التى هى اثارها والحسب كما يكون غير اختيارى يكون اختياريا
ايضا واما قول بعضهم ان بينك وبين مقاما محمودا فمن قبيل وصف الشئ بوصف صاحبه
وذهب صاحب الكشاف الى ان الحمد ايضا يختص الاختيارى وبهذا يندفع ما قيل انه
تخالف الغاية المدح والظاهر منه قصد التعريف فيلزم كونهما مترادفين فيجب
ان يكون غير مختص بالاختيارى فانه جعل تقبيل المدح اعنى الذم تقبيل الحمد فيلزم كونهما
مترادفين غير مختص بالاختيارى على ان الادباء جوزوا التعريف بالاعم لاسيما اللفظى
والمراد بالتقبيل المعنى اللغوى لا مصطلح ارباب المعقول وينبغى ان يعلم ان حقيقة الحمد
لا يتحقق الا بعد تحقق امور ثلثة الوصف بالجميل وهو محمودية وكونه على الجميل الاختيارى اعنى
المحمود عليه وكونه على قصد التعظيم فالتعريف الجامع لهذه القيود وهو الوصف بالجميل على الجميل
الاختيارى على قصد التعظيم وما ذكره رحمه الله حال عن القيد الثالث اعنى التقييد
بالاختيارى فلا يكون مطردا اللهم الا ان يدعى ان الوصف بالجميل على الجميل لا يكون الا على قصد
التعظيم لكن الدعوى فى اثباته واما عدم التقييد بالاختيارى فلعله بناء على ان الجميل صفة
للفعل كما مر لكن ارتكاب مثل هذا فى التعريفات بعيد قوله ينبئ عن تعظيم المنعم اى يفيد معرفته ولا
شك فى تحقق ذلك فى الشكر اللسانى واما الاطلاع عليه فان كان من غير الشاكر فلا اشكال وان كان
من جهته بقول او فعل فنقول لا يلزم ان يكون الشكر هو هذا المطلع فقط دل او اطلع عليه كيف
ومعنى الانباء متحقق فيه غاية الامر ان يكون هناك شكران احدهما مبنى على الاخر قوله
بالعلم والشجاعة الباء للتسبية لا صلة للوصف يعرف بادنى تامل ولو قال على الثناء بسبب
العلم والشجاعة لكان اظهر قوله الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ذكر الصفتين
مع استلزام الاول للثانى لله تعالى قصد ان الحمد بالله تعالى حقيق لا بغيره كما يشعر به
قوله على اختصاص الحمد به لكنه لا يلائم ما ذكر بعد هذا الكلام وهو قوله لم يكن احد اهل منه بالحمد
وقوله لكان حقيقا بالقضى غاية الخضوع وقوله حقيق بالله اللهم الا ان يقال ان مرادهم من كون الحمد

حقيقة لكونه بالحمد حقيقا وقد يجعل الضمير الاول لله والثاني للحمد ليرفع اسم الله تعالى لجميع
الصفات اشارة الى استجماعه لها على وجه لطيف فان وجوب الوجود مستتبع سائر
الصفات كما حقق في موضعه واستحقاق جميع المحامد يستلزم ثبوت جميع صفات الكمال واستجماع
اسم الله تعالى لجميع الصفات قد يوجه بان هذه الذات المخصوصة التي اشتهرت بالاتصاف بصفات
الكمال فما يكون علما لها والاعلى لها بخصوصها بان هذه الصفات لا تكون موضوعة لمفهوم كلي
وان اختص في الاستعمال بها ويرد بانه يلزم فهم خصوص الاعلام العلم الذي لم نر عون وليس كذلك وفيه
بحث لان دلالة العلم على صفات ما وضع له انما تتحقق اذا لم يكن اشتهاره بها في ضمن اطلاق اسم
غير العلم فقط وفرعون انما اشتهر بصفة العلم في ضمن اطلاق اسم فرعون فقط فلا يتم عند اطلاق
علة بخلاف اشتهاره تعالى بالصفات فانه ليس في ضمن اطلاق لفظ غير الله تعالى فقط بل هو مشهور بها
مطلقا فما يدل عليها والاعلى لها بخصوصها كان دالا عليها والاعلى لها حتى لو كان له فيه سوى اسم الله تعالى علم اخر
كان دالا عليه ايضا **قوله** ولذا لم يقل اي ولكون الله اسم الذات لم يقل الحمد لله الخالق مما يوهم
اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف فان قيل الانسب بقال ولذا لم يقل الحمد للمتصف
بصفات الكمال او الخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بالوصف او
بوصف دون وصف اجيب بانه اقتصر على النتائج كما سبق من ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق
لجميع الصفات هذا ان جعل التفريع على كون الله تعالى اسم الذات وان جعل التفريع على كونه مستحقا
لجميع المحامد فالامر اظهر وانما ذكر الاربع مع ان تعليق الحكم بالمشتق يفيد عليته اما اخذ
لانه انما يفيد عليته اما اخذ لا اختصاص العلية به **قوله** بعد الدلالة على استحقاق الذات
المراد بالاستحقاق الذاتي استحقاقه الحمد لجميع صفاته وافعاله اشار اليه الفاضل في شرح
الكشاف حيث قال لما كان صفاته عين ذاته او مستندة اليها وحدها وكانت افعاله
منزعة على صفاته كان استحقاقه العبارة لصفاته وافعاله راجعا الى الاستحقاق الذاتي
وقد يقال انما عد الاستحقاق لجميع الاوصاف ذاتيا لانه المفهوم من تعليق الحمد بلفظ موضوع
للذات وقد سبق من هذا القائل التصريح بان قولنا الحمد للمتصف بصفات الكمال
دال على الاستحقاق الذاتي لانه الاستحقاق لجميع الصفات فلعله اراد انه المفهوم من تعليق الحمد بلفظ

موضوع

موضوع للذات في الاغلب ووجه دلالة تعليق الحمد بلفظ الله تعالى على الاستحقاق
الذاتي بهذا المعنى انه لدلالته على جميع الصفات بل صحل تعليق الحمد به كتعليقه بالمشتق
الدال على متنائية جميع الصفات ويكون ذكر الانعام كانه تخصيص بعد التعميم فاندفع
ايراد ان الاتصاف المذكور بان يذكر الانعام ويمكن ان يقال لما كان ذاته تعالى
مستازما للصفات مستتبعة لها بنفسها من غير استعانة بالغير جوز ان يحكم بكونها
سببا للحمد بخلاف سائر الذوات ووجه دلالة تعليق الحمد بلفظ الله تعالى على الاستحقاق
الذاتي بهذا المعنى انه لما قصد تعليق الحمد بالانعام فالعبارة الظاهرة الحمد للمنعم او المن
المنعم فاذا عدل الى تعليقه باسم الذات ثم ذكر الانعام فلا بد من نكتة وما ذكرناه صالح
لذلك بناء على انه اسم الذات بطريق ذكر اسم الصفة المشعر بمتنائية الموصوف
فيحمل عليه **قوله** وقدم الحمد اه اعترض عليه بان المقام يقتضي تقديم الحمد اعني الثناء واثبات
الصفة الجميلة للذات صريحا او ضمنا ولا يخفى انه لا يتحقق الا بمجموع قوله الحمد
لله فما قدم عليه ليس مقتضى المقام وما هو مقتضى المقام لم يقدم عليه والقياس على تقديم
اقرأ على باسم ربك قياس مع الفارق وفيه ما فيه والقول بان الاهتمام بتقديم الحمد
عارض وباسم الله ذاتي والذاتي وان لم يرجح فلا اقل من ان لا يرجح عليه مدفوع
بان كون البلاغة هي المطابقة بمقتضى المقام لا رعاية الامور الذاتية يرجح العارضي
وستسمع لهذا زيادة تحقيق **قوله** على ان كلمة على بمعنى مع على ان يكون قوله على ان اشارة
الى دفع المانع واقتضاء المقام الى وجود المقتضى وحقيقة ان بناء مظنة ان يقال
رعاية الاهتمام وان اقتضى التقديم لكن رعاية الاختصاص مانع عن ذلك ومقتضى
تقديم الخبر فقال تقديم الخبر الحمد لاقتضاء المقام مع ان فيه ايضا دلالة على الاختصاص
وجعله دليلا على حدة ياباه قوله ايضا فتأمل **قوله** وانه بتحقيق الضمير الاول للحمد والثاني
لله تعالى فيفيد ان الحمد بالله تحقيق لا بغيره كما يشعر به قوله على اختصاص الحمد لكنه
لا يلايم ما ذكر بعد هذا الكلام وهو قوله لم يكن احد اصح منه بالحمد وقوله لكان تحقيقا
باقصى غاية الخضوع وقوله تحقيق بالحمد تحقيق بالثناء اللهم الا ان يقال يفهم من كون الحمد

اللغوى كما ان الجر حكم اصلى لها بمنزلة المعنى الحقيقى هناك واما المجاز فهو كلمة زيد
لمجاورتها حكمها الاصلى الى الحكم الذى وقع عليه قوله والنصب مجاز والجر مجاز قوله
للقطع بان المقصود قد ينافى فى اثباته المدعى فان كون السؤال الاصلى
لا يقتضى كون الاهل مقدرا لجواز ان يراد بالقرية اهلها مجازا بل هذا اولى
لكون المجاز اولى من الحذف قوله وان كان الله قادرا لانك ان المقصود السؤال
لطلب الجواب وهو انما يكون بالنسبة الى ذوى العقول واما خلق الله فى الجماد
والكلام فهو ان كان جائزا الا ان ذلك انما يكون عند خرق العادة اظهارا للمعجزة
او الكرامة وليس هذا الكلام فى هذا المقام واما السؤال عن قول الرجل لصاحبه
واعطاه مذكرا او لنفسه متعطاد معتبرا سئل القرية عن اهلها فليس لطلب
الجواب قوله لان القصد نفى ان يكون شئ مثله تعالى اه ذهب بعض الناس الى ان
الكاف ليست زائدة فان التشبيه كما يقتضى نفى المثل يقتضى نفى مثل المثل
فاللفظ مستعمل فى نفى مثل المثل فيكون حقيقة واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب
بانه لو كان المراد نفى مثل المثل لزم التناقض لان قولك ليس مثل مثل زيد شئ ظ
فى اثبات مثل زيد لان اداة النفى تعود الى الحكم لا الى المتعلقات وان كان
يحتمل ان يكون نفى مثل المثل بناء على عدمه واذ الكلام ظاهر فى اثبات مثل كان
هو مثله فيكون مفهوم هذا الكلام مناقضا لمنطوقه وفيما ذكره الشارح
من الوجهين دفع لهذا الكلام الا يخفى قوله وفيه بحث قال الفاضل ولو جعل هذا الوجه
اه اقول مراده ان هذا كناية واحدة عن نفى المثل وفى كونه كناية
عنه وجهان ولا شك انهما مختلفان حقيقة وان كان الكناية واحدة
وليس اختلافهما منحصرا فى العبارة اما جعله من المذهب الكلامى فغير ان من لا يسلم
مدعى المتكلم وهو انتفاء المثل لا يسلم ايضا انتفاء مثل المثل فكيف يحتج
به عليه ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان ظ بشر بان هذا الكلام ايضا من
قبيل الكناية وذلك مبنى على ما ذهب اليه المحققون من ارادة المعنى الحقيقى

ف الكناية

فى الكناية لما لم يكن لكونه متعلق الاثبات والنفى ومناط الصدق والكذب بل
لجر والانتقال الى الملزم جاز كون اللفظ كناية مع عدم تحقق معناه الحقيقى
بل مع استحالته وذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى ولا ينظر اليهم ان استعمال
هذا الكلام فيمن يجوز عليه النظر فهو كناية عن عدم الاعتداد وفيمن لا يجوز عليه
فهو مجاز لا غير لان ارادة المعنى الحقيقى او جوازا ارادته شرط فى الكناية
وههنا العلم بامتناع النظر عليه قرينة مانعة عن ارادته ورد عليه ان هذا
مشكل بما ذكر فى قوله تعالى بل يداه مبسوطتان والسموات مطويات بيمينه الرحمن
على العرش استوى ونحو ذلك انها كنايات مع امتناع المعنى الحقيقى قطعا فان
اجيب بان ارادة المعنى الحقيقى لا يستلزم تحققه وهو ظ ولا يلزم عنه الكذب
لان ارادته لا يكون على وجه القصد اثباتا ونفيا وصدقا وكذبا بل
ينتقل منه الى المقصود قلنا فكذلك النظر فى حق من لا يجوز عليه النظر مرادا
ولا يتحقق ويكون كناية قوله فكذا استعمال هذا فيمن له مثل وح لا يكون كناية
الا بسبيل المبالغة والادعاء وفيمن لا مثل له فيكون كناية والمابسط اليد فيكون
كناية سواء كان لمن يستعمل هو فيه بدا ولا قوله لانتفاء المنطوق اه
اشارة الى ان قيد غير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه رأسا لاخراج هذه المذكورات
ولعل قوله رأسا للاحتراز عما اذا حذف شئ من المذكورات عن الكلام فانه
وان عبر المعنى لكن لا رأسا والحق انه لا حاجة فى اخراج شئ منها الا ما ذكر لخروجها
بقيد الاستعمال فى غير ما وضع له وكذا لا حاجة فى تعريف المجاز بالزيادة لاخراج
نحو قيام زيد وسرت فى يوم الجمعة والرجل وان زيدا قائم الى قوله بغير الاعراب
فى المعنى الا ما يخالف بالكلية فيخرج بقيد الاستعمال فى غير ما وضع له قوله وفيه نظر
لانه ان اراد اه يجوز ان يكون مراد السكاكى بعده من المجاز اطلاق المجاز عليه
حقيقة بمعنى اخراد السكاكى لا يقول به الا ان الكلام فى اثبات انهم ذكروا ان
المجاز بمعنى اخراد المسمى بالمجاز بالزيادة والنقصان قوله اعنى ذكر اللازم واراده

اللازم ظ

اللازم الاعم ذكر الملزوم واراده اللازم مع جواز اراده معه فان قلت
اراده المعنى الحقيقي مع انه لازمه يستلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ممتنع قلت
الممتنع انما هو اراده بالذات بحيث يكون كل منهما مناط الحكم ومرجع
الصدق والكذب في الكناية انما اريد المعنى الحقيقي لينتقل منه الى المقصد
وكلامه رحمه الله في التلويح يدل على ان الكناية مستعملة في المعنى الحقيقي للانتقال
منه الى المعنى المجازي وليست مستعملة في المعنى المجازي اولا بل انما اريد بالمعنى
الحقيقي وبهذا قيل ان الكناية لفظ قصد بمعناه معنى ثان ملزوم له
فيجوز ان يكون المعنى الكنائي مقصودا لذاته مع كون المعنى الحقيقي مرادا والمجاز
يستعمل في غير ما وضع له على انه مراد قصدا بالذات لا لمعنى لاستعمال اللفظ
في غير معناه لينتقل منه الى معناه فيبقى في اراده الموضوع له لان اراده لا يكون
للانتقال الى المعنى المجازي الداخل تحت الاراده قصدا غير تبعية بل لكونه
مقصودا بالذات فيلزم اراده المعنى الحقيقي في الكناية مستحيلا وحينئذ لا يتم الفرق
بين الكناية والمجاز في شيء من الصور فان استحالة المعنى الحقيقي من اقوى قرائن
المجاز فاذا في الكناية استحالة المعنى الحقيقي ولم يجعل مانعة عن اراده المعنى
الحقيقي لينتقل منه الى المقصود فلا يكون شيء من قرائن المجاز مانعا عن اراده
لينتقل منه الى المقصود فلا يتميز الكناية عن المجاز في شيء من الصور ولو سلم فلا شك
في عدم التميز في صورة استحالة المعنى الحقيقي نحو نطقت الحال قوله للقطع بصحة
قولنا اه قد سبق ان اراده المعنى الحقيقي في الكناية ليست لذاته بل للانتقال
فيصح وان لم يتحقق فتعليل ما ذكر من ان الكناية كثيرا تخلو عن اراده المعنى الحقيقي
بالقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد محل تأمل قوله
اللهم الا ان يراد اه قيل كان لفظ الجواز كان مذكورا في النسخة التي كانت
عند الشارح رحمه الله وظني ان المقصود كتب اي من جهة اراده المعنى مع اراده لازمه من غير
ذكر الجواز كما في التلخيص ثم كتب على الحاشية لفظ الجواز اي من جهة جواز اراده

المعنى

المعنى ليطابق ما سبق من التعريف ولان المعتبر عند جواز الاراده لا الاراده
بالفعل فبعض الناقلين لم ينقلوه نظرا الى ما في التلخيص وبعضهم نقلوه كما في موضعه
بل اثبتوه في موضع اخر الكلام قوله وفيه نظر لان المجاز اه ذكر اهل الاصول انه لما كان
مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم اي منها المتبوع الى التابع فان كل انتقال
الشيئين بحيث يكون كل منهما اصلا من وجه فرعا من وجه جاز استعمال كل منهما
في الاخر مجازا والا جاز استعمال الاصل في الفروع دون العكس فالعلة اصل من جهة
احتياج المعلول اليه والمعلول المقصود اصل من جهة كونه بمنزلة العلة الغائية
وهي ان كانت بوجودها معلولة لمعلولها الا انها بماهيتها علة له ومن هذا
القبيل اطلاق الاثبات على الغيث فاندفع الاعتراض والقول بان اصطلاح
اهل العربية مخالف لاصطلاح الاصول مما لا يلتفت اليه قوله والجواب ان
القرب اه اعلم انه لم يعتبر في هذا القسم وجود الواسطة وعدمها بل الموصوف
والصفة كما في الفصيح والناطق بالقياس الى الانسان بل اعتبر في القسم الثاني
له الواسطة وعدمها وجعلت القرب والبعد لظهور بحثه في عدم ظهور بحثه في هذا
القسم والحاصل ان القرب والبعد في هذا القسم باعتبار سهولة
الاخذ وعدمها وفي القسم الثاني باعتبار الواسطة وعدمها
اذ ليس لهذا الاعتبار ظهور في القسم الاول كظهوره
في القسم الثاني قوله فانه ينتقل من كثرة الرماد وفي المفتاح
فينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومن كثرة الجمر الى كثرة الوقود
الحطب الى اخر ما ذكره المصنف فعلى ما ذكر في المفتاح
يكون الواسطة ثلاثا وعلى ما ذكره المصنف يكون اربعا
قوله لان اسناد طويل النجاد ايضا الصفة ههنا
وهي المجد مصرح بها في القسم الثاني اعني طويل نجاده مكنى عنها

والتحقيق انه لو صح بثبوت المجد لثبوته ابضا كان كناية عن النسبة
لا عن الصفة فليتأمل قد وقع الفراغ عن جمع هذه الفوائد ونظم
هذه الفرائد وضبط ما افتتحت له موارد السهر
في ظلم الدياجر واختملت له مكائد الفكر في ظما الهواجر
في يوم الستة في اول رجب المبارك الشريف
والحمد لله على نعمه العظام ومنحه
الجسام والصلوة والسلام
على نبيه محمد واله واصحابه البررة
الكرام وعلى من تبعهم
الى يوم القيام قدم
تسويد هذه الكاشية
ثم الكتاب
والحمد لله

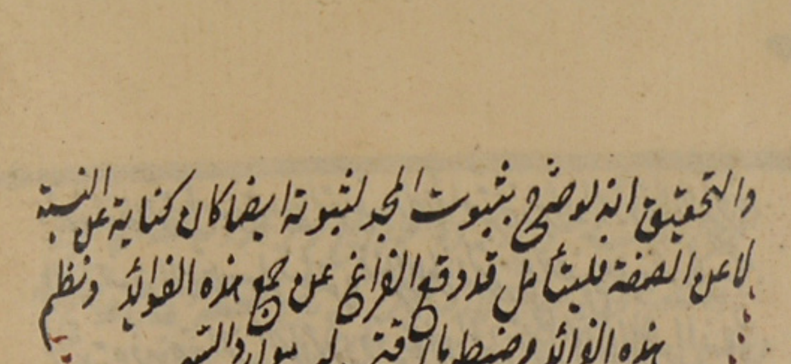

صاحب دمالك ابو بكر بن عمر اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولاساتيذنا
ولمن جمع هذه ولمن كتبها بعدي الى يوم القيام برحمتك يا ارحم الراحمين
ولمن تبعهم من الاصحاب الكرام